جملة فعلية فصح لكن الكلام في الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب ان يقال لن السؤال جملة
اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد
قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار
وضع كلمة من دلالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا الغرض وجب
تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات وهي في الحقيقة فعلية
فنبّه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع
منه مانع كما في قوله تع قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقدم المسند اليه واما قوله تع قال من يحيي
العظام وهي رميم قل يحييها وقوله تع من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على
الاصل اذ لا مانع فيها هكذا حقق المقال ودع عنك ما قيل او يقال قوله بسلامته عن الحذف والاضمار اقول قد يقال
اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا يستعجم على احد كما في مطالنا هذا كان
الحذف والاضمار يكثر المعنى بتقليل اللفظ كما صرح به السكاكي في مباحث الاستيناف فمن هذا الوجه كان من محسنات
الكلام ومرجحاته على خلافه واما قولهم القتل انفى للقتل فليس المحذوف فيه بتلك المثابة في الظهور وانصباب فحوى
الكلام اليه فلذلك رجح عليه قوله تع ولكم في القصاص حيوة بسلامته عن الحذف قوله لان القرينة انما يدل على نفس
المسند اقول اي لا على قصد التعجب لان كون المسند في نفسه مما يصح ان يقصد به التعجب لا يدل على قصده اذ ربما يراد مجرد
اثباته للمسند اليه قوله فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير اقول لم يرد به خروجه عن ضابطة الافراد اذ المقصود ادخاله
فيها وخروجه عن القيد الذي اضيف اليه العدم اعني افادة التقوى فيدخل عدم افادة التقوى بل فيدخل
في تلك الضابطة ولو قال فيدخل اي في عدم افادة التقوى لكان اظهر في المعنى وانسب بسياق كلامه لكنه انما
تعرض لخروجه عن الافادة دفعا لما يتوهم من انه بواسطة افادته يقوي الحكم بالتكرير يندرج في
افادة التقوى فيخرج عن عدمها بل عن الضابطة ايضا قوله وانما لم نقل مع عدم قصد التقوى الخ اقول حيث
قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب
تقوي الحكم واما قوله ليشمل صورة التخصيص فهو على ما يقتضيه سوق الكلام تعليل لقوله وانما
لم يقل فيكون المعنى انما قال مع عدم افادة التقوى ولم يقل مع عدم قصد التقوى ليشمل ما ذكر من صورة
التخصيص ويدل على ذلك قوله فيما بعد فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى وهذا سهو
من طغيان القلم فان افادة التقوى من قصد التقوى فيكون عدم افادة التقوى اخص من عدم قصد اعم صح
التقوى فيخرج به صورة التخصيص فلا يرد نقضا على ما ذكره المص في افراد المسند كما يرد على السكاكي وربما

يتوهم لن فاعل قوله ليشمل راجع الى عدم قصد التقوى اي لم يقله لكونه شاملا ولدفعه ما مر والذي قوله
ليشمل باق على هذا المعنى عند من له ذوق سليم وقد يتوهم ايضا انه قد بدل في بعض النسخ لفظ اعم باخص
ينبغي ان يبدل ليشمل بقولنا ليخرج فيستقيم الكلام كذلك لكنه يفيد ضرورة تكرار الاسناد ذكره في عبارة المفتاح
اقول لمشاركة الى ذلك حيث قال فنظم الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يجري على ظاهره بان يجعل انا مبتدأ
وعرفت خبرا لا يفيد الا تقوي الحكم وبالاعتبار الثاني وهو ان يقدر انا مؤخرا ثم يقدم فيفيد التخصيص
فان تركه حصر الافادة في التخصيص يشير الى انه بالاعتبار الاول والثاني يفيد التقوى ايضا قوله وقد عرفت ما فيه
اشارة الى فساد هذا الجواب وهو ظاهر والحق ان يقال القصد مطلقا يتناول القصد بالذات والقصد
بالتبع وح يخرج صورة التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم لان التقوى
فيها مقصود تبعا فان قلت ربما لا يقصد فيها التقوى اصلا لا قصدا ولا تبعا قلت ح لا يقيد بالتقوى قطعا
ولا يوصف التركيب ايضا بكونه مفيدا له لان الكلام في افادة معتد بها معتبرة في عرفهم فلذلك لا يثبتون التراكيب
غير البلغاء خواص قوله بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت هذا اعني قوله بالثبوت بدل الاشتمال لها بتكرير
اقول العامل اذ المعنى بثبوته قوله لكن هذا غير مفيد اه اقول اجيب عن ذلك بانه لا اسناد للجملة من حيث هي الى زيد
بل الانطلاق مثلا في نفسه مسند الى الاب ومع تقييده به مسند الى زيد واما المجموع المركب من الاب
والانطلاق والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند اليه ولذلك يؤولون زيد انطلق ابوه بانه منطلق الاب
واما قولهم ان الخبر هو الجملة براسها فمن الاتساعات التي لا يلتبس معانيها ح يقول قوله المسند الفعلي
ما يكون مفهومه الخ اراد به ما يكون مفهومه في نفسه من غير انتسابه الى شيء محكوما بثبوته للمسند اليه
او انتفائه عنه والذي يدل على ارادة ذلك انه جعل المسند الفعلي مقابلا للمسند السببي وفسره بما يكون
مفهومه مع الحكم عليه بانه ثابت لشيء مطلوب التعليق بغيره وسياتي تفصيله فلا يرد المسند السببي
على تفسير الفعلي كما بين في الشرح ولا مجموع الجملة لان المعنى مسند يكون كذا والمجموع ليس مسندا حقيقة
بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تقييده نظرا الى زيد كما مر نعم يرد على السكاكي
انه يلزم على هذا ان يكون منطلق في زيد منطلق ابوه خارجا عن المسند الفعلي وعن ضابطة افراد
المسند مع انه مفرد وقد اخرجه عن المسند السببي فيكون واسطة بينهما وقد تكلف بعضهم لادراجه
في الفعلي وقال المسند الفعلي ما يكون مفهومه اي في نفسه من انتسابه الى غيره او انتسابه محكوما
محكوما بالثبوت للمسند اليه والانتفاء عنه ولا يخفى انه تعسف بعيد فهمه عن عبارة في تفسير
الفعلي قوله وعلى هذا كان العكس ان يحمل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا اقول ولن لا يجعل كون المسند سببيا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)